كلمة ونص

يونس خلف

الحسكة عطشى..!

حكاية العطش في الحسكة صارت عنواناً ووجهاً آخر لحرب الإبادة الجماعية، حكاية حفظها العالم كله منذ احتلال مدينة رأس العين وعمليات قطع المياه عن الحسكة تتكرر أياماً وأسابيع بشكل دوري وتستخدم ورقة ضغط وابتزاز يمارسها المحتل التركي وعصاباته الإرهابية حيث مئات آلاف الناس يعيشون بلا مياه صالحة للشرب ويضطرون لشراء المياه الملوثة وغير النظيفة على مضض لسد بعض ما يحتاجون إليه من المياه التي يكون مصدرها غير معلوم ومستخرجة من آبار عشوائية لا تتوخى معايير السلامة والفحص والتعقيم، ولو حاول الناس شراء الماء فإن عليهم الانتظار أياماً وأسابيع، لأن الأمر يتعلق بعشرات آلاف العائلات حيث لا توجد صهاريج كافية لتوفير المياه الأمر الذي يتسبب في تعطيل عجلة الحياة ويتحول ذلك إلى كارثة إنسانية وصحية.

إن استمرار انقطاع المياه عن مدينة الحسكة لليوم ١٧ على التوالي نتيجة تأخر الضخ بسبب ضعف الوارد المائي من آبار محطة علوك بريف رأس العين المحتلة يؤكد من جديد الجريمة المستمرة للمحتل التركي لدرجة أن قطع المياه أصبح أحد أبرز الأسلحة التي يستخدمها الاحتلال التركي للضغط على المواطنين وجعلهم يعتمدون على صهاريج نقل المياه الخاصة حيث وصل سعر الخزان (٥ براميل) إلى ١٢٠٠٠ ل.س في أحياء وسط المدينة و٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ل.س في الأحياء الأخرى.

لقد أصبح واضحاً لدى الجميع أن تأخر ضخ المياه سببه قلة الوارد المائي من محطة آبار علوك بريف رأس العين المحتلة وانخفاضه إلى ٥٠ بالمئة بسبب التعديات على خط الكهرباء المغذي للمحطة من الدرباسية إلى رأس العين وعلى خط جر المياه الرئيسي من ريف رأس العين مروراً ببلدة تل تمر وريفها وصولاً إلى الحسكة واستخدامه للزراعة وخدمة المسابح والفلل الخاصة، وعلى الرغم من تشغيل عدد من محطات التحلية التي تم تركيبها ووضعها في الخدمة مؤخراً في أماكن متفرقة من مدينة الحسكة لاستخدامها في حالات الطوارئ بهدف تأمين المياه الصالحة للشرب للمواطنين في مدينة الحسكة التي تعاني من صعوبة في تأمين مياه الشرب إلا أن الحل الأمثل والدائم هو أن ينتهي هذا المسلسل الذي بدأت حلقاته منذ بدء الاحتلال التركي لمحطة مياه علوك وهي المصدر المائي الوحيد لتغذية مدينة الحسكة بالمياه.

إن التعديات المستمرة على هذه المحطة وخطوط الكهرباء التي تغذيها أدت إلى انخفاض نسبة الضخ إلى النصف وبالتالي تستغرق تعبئة خزانات الحمّة ٤٨ ساعة كحد أدنى، بينما كانت سابقاً تستغرق بحدود ٢٤ ساعة.

وعلى الرغم من أن العالم كله يعرف أن قطع المياه يشكل جريمة حرب ضد الإنسانية بموجب القانون الإنساني الدولي لكن الواقع أن أكثر من مليون مواطن في مدينة الحسكة والمناطق المجاورة لها يواجهون في كل مرة يتم فيها قطع المياه المعاناة من العطش الشديد في ظل الظروف المعيشية الصعبة نتيجة رفضهم الاحتلال وتمسكهم بوطنهم، لذلك يبقى الحل المنشود هو أن يتم تحييد المياه عن الصراعات السياسية والعسكرية، لكن قوات الاحتلال التركي لا ترد على كل النداءات والبيانات ومستمرة في حربها على المياه من دون أن تتحرك الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، وكأن الموت الذي يهدد أكثر من مليون مواطن لا يعني أحداً أو ربما هذا ما تريده وتشتهيه هذه المؤسسات التي تتحكم بقراراتها وإيراداتها الولايات المتحدة الأميركية، ولا نغالي أبداً عندما نقول إن الصمت الدولي عن هذه الجريمة هو مشاركة بها وعلى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية العاملة في الحسكة أن يكون لها دور أكبر لإعادة المياه إلى مجاريها وتأمين المياه لأهالي مدينة الحسكة والريف الغربي الذين يعانون من العطش.

ضرورة تعديل قانون البيوع العقارية لأنه خفّف من تثبيت البيوع عبر المحاكم

نقيب محامي ريف دمشق لـ«الوطن»: محاميات رُقّن قيدهن لإعادتهن للدعم وإحداهن هددها زوجها بالطلاق

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع نقابة المحامين في ريف دمشق محمد أسامة برهان أن هناك محاميات رقن قيدهن من فرع النقابة حتى يعود لهن الدعم، مشيراً إلى أن إحدى المحاميات أخبرته أن زوجها هددها بالطلاق في حال لم ترقن قيدها بحكم أن زوجها متقاعد وراتبه التقاعدي لا يكفي أسرته كما أن هناك محاميات غير متزوجات رفع الدعم عنهن وعن أهلهن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين برهان أن عدداً من المحامين الذين شملهم قرار الاستبعاد من الدعم طلبوا بيانات وضع من النقابة لتقديم اعتراضات على قرار استبعادهم من الدعم، مقدراً عددهم بحوالي ٥٠٠ محام.

وأشار إلى أن هناك العديد من المحامين في ريف دمشق يعانون ظروفاً مادية صعبة بعدما تم تهجيرهم من مناطقهم ودمرت مكاتبهم وبيوتهم بفعل الإرهاب، إضافة إلى أن العمل في المحاكم في ريف دمشق قليل باعتبار أن العديد منها عادت منذ فترة قريبة، ومشيراً إلى أن هناك تكاليف أخرى يدفعها المحامي باعتبار أنه يتنقل من محكمة إلى أخرى وهذا ما يزيد عليه أعباء التنقل وبالتالي هو ليس مثل الطبيب أو الصيدلي.

وكشف أن النقابة المركزية تفكر في آلية لمساعدة المحامين الذين شملهم قرار الاستبعاد من الدعم.

وأكد برهان أن عدد المحامين المسجلين في فرع الريف حالياً ٥٣٣٢ محامياً منهم نحو ٣ آلاف عادوا لمناطقهم في ريف دمشق باعتبار أن هناك محامين مكاتبهم موجودة في مدينة دمشق.

> ٣ آلاف محامٍ عادوا لمناطقهم في ريف دمشق

وفيما يتعلق بموضوع وضع المحاكم في ريف دمشق أكد برهان أن المحاكم تغطي الريف بشكل كامل، ولا توجد مشكلة في هذا الموضوع.

وانتقد برهان قانون البيوع العقارية الذي صدر في العام الماضي، معتبراً أن القانون خفف كثيراً من بيع العقارات ودعاوى تثبيت البيوع عبر المحاكم باعتباره ربط القرار القضائي بدفع الضريبة في وزارة المالية بمعنى أنه لا يصدر القرار القضائي بتثبيت بيع العقار حتى يدفع البائع الضريبة في وزارة المالية ويبرئ ذمته قبل انتهاء الدعوى وبالتالي هذا تسبب في إحجام الناس عن بيع العقارات.

ورأى ضرورة تعديل هذا القانون باعتبار أنه لا يجوز أن يكون هناك تدخل من قبل السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية وربط قرار للسلطة القضائية بقرار للسلطة التنفيذية لأن ذلك يشكل تعدياً على السلطة القضائية لأنها بالأصل سلطة مستقلة.

وفيما يتعلق بمشاريع الفرع القادمة بين برهان أن الخطوات القادمة للفرع وهي تنظيم لقاءات مع لجان المناطق في كل منطقة باعتبار هذه اللجان عبارة عن محامين يتم تعيينهم في كل منطقة فيها محكمة، مشيراً إلى أن الهدف من هذه اللقاءات معرفة المعوقات التي يعاني منها المحامون والعمل على حلها وخصوصاً أن هناك تحسناً في واردات النقابة.

خدمات ورسوم التحسين بلا تأثير

المنطقة الصناعية بطرطوس تعاني من القمامة والخردة المتراكمة وخزان المياه الآيل للسقوط..

طرطوس- ريا أحمد

لم يتشفع قرار إحداث المنطقة الصناعية بطرطوس رقم ٦٦ لعام ٢٠١٨ بأن يكون الجزء الأكبر من مواردها لتخديمها وتطويرها، فالواقع الخدمي حدث ولا حرج بينما كل تحصيلات الوحدة الإدارية التابعة لها وهي مجلس مدينة طرطوس من رسوم خدمات وتحسين لا أثر له على أرض الواقع.

حيث التقت «الوطن» عدداً من الحرفيين العاملين في المنطقة الصناعية الذين أبدوا استياءهم من ترحيل القمامة التي باتت تحتاج لجدول زمني بسبب تراكمها، والحجة دائماً عدم توافر المازوت والآليات، علما أنه تم إحداث ساحة تجميع وترحيل في الجهة الجنوبية الغربية بحيث يتم الترحيل مباشرة إلى مكب وادي الهدة ولكن الأمر لم يتم.

ومن ناحية أخرى لفت عضو اتحاد الحرفيين منذر رمضان أن أعطال المياه مستمرة بسبب إهتراء الشبكات التي استبدل جزء منها منذ سنتين ولم يستكمل الباقي بينما جزء كبير من المياه متدفقة نتيجة تسريب الأنابيب الموصولة على أسفل الخزان إضافة إلى وجود الاسلاك بيتونية في أعمدة الخزان وتكشف الحديد فبدأ الاهتراء يظهر عليه وبحاجة لحل سريع حفاظاً على سلامة الخزان.

وطالب الحرفيون بإصلاح خطوط الهاتف المعطلة منذ زمن التي أدت لتوقف خطوط الإنترنت، مؤكدين أنهم راجعوا شركة الاتصالات عدة مرات من دون فائدة ولم يستجب لهم أحد بإحداث كوة اتصالات وماء كالكهرباء بتوفير كل التجهيزات ضمن النافذة الواحدة بالمنطقة.

كما اشتكى الحرفيون من مشكلة الزفت فما زال الترقيع عاجزاً عن حل مشكلة سوء طرقات المنطقة الصناعية التي باتت مضرباً للمثل بسوئها وكبر حفرها بسبب عدم توافر اعتمادات كافية، إضافة إلى مشكلة الصرف الصحي لكون معظم البواري مسدودة بسبب قدمها زمنياً منذ عام ١٩٩٩ حيث لم يجر لها أي صيانة، لذا تم الاعتماد على عبارات مكشوفة كحل إسعافي من مجلس مدينة طرطوس بسبب فيضانها كل شتاء.

بينما لفت رمضان إلى مشكلة رسوم التحسين على تبديل المهن التي فرضت أثناء وجود الوافدين لتغطية ودعم تركيب محولات كهرباء كافية ضمن المنطقة لأن القديمة لا تحمل استطاعتها وبالتالي يجب إجراء تقاص بين شركة الكهرباء ومدينة طرطوس لتثبيت الرقم المالي النهائي للكلف التي ترتبت آنذاك على المحولات التي أضيفت، ففي حال استوفى الرقم المالي يجب إلغاء هذا الرسم لأنه بات غير قانوني لأن وزارة المالية الجهة المخولة بالتحصيل اليوم في حال تغيير المهن، وهو حال رسم (غير مطابق) تستوفيه نقابة المهندسين على أي تغيير يطرأ على المنشأة وإن لم يكن إنشائياً.

يذكر أن المنطقة الصناعية بطرطوس تمتد على ٩٨ هكتاراً وتضم ١٥٠٠- ١٦٠٠ صناعي يعملون بخط ساخن ارتفعت تكلفة الكيلو الواط ساعي فيه إلى ٥٥٠ ليرة.

بعد يومين فقط

«يا فرحة ما تمت» جهاز الرنين المغناطيسي في مشفى السويداء يخرج عن الخدمة من جديد

السويداء -عبير صيموعة

بعد خروجه عن الخدمة لأكثر من سنة جاء إعلان مديرية صحة السويداء عن إصلاح جهاز الرنين المغناطيسي في المشفى الوطني ودخوله الخدمة بعد انقضاء عطلة العيد مباشرة بمنزلة طوق نجاة للمرضى العاجزين عن تكاليف الصورة لدى القطاع الخاص لارتفاع سعرها، إلا أن المرضى الذين التقتهم «الوطن» ضمن أروقة المشفى الوطني أكدوا أن فرحة إصلاح الجهاز تلاشت بعد يومين فقط على إعلان إصلاحه.

وزاد الطين بلة تعطل جهاز الطبقي المحوري كذلك منذ شهور عديدة ليبقى المشفى من دون خدمة الجهازين لأكثر من سنة تقريباً ما فاقم من معاناة المرضى وخاصة مع عدم قدرة الكثير منهم على اللجوء إلى القطاع الخاص من جراء التكاليف العالية التي لا تتناسب مع دخلهم.

مدير المشفى الوطني في السويداء الدكتور سلام أتمت أوضح لـ«الوطن» أن عملية إصلاح جهاز الرنين المغناطيسي تمت من الشركة الخاصة المسؤولة عن الجهاز، إلا أنه وبعد عملية الإصلاح وخلال فترة تجربته لم ينطلق العمل ضمنه وفق المطلوب ما دفع مديرية الصحة إلى مخاطبة الشركة الموردة التي وصل بفك عدد من القطع لإعادة تجربتها على جهاز مشابه له في أحد مشافي دمشق. وأضاف: ما زلنا ننتظر الانتهاء من عملية الإصلاح مع قيام المشفى بالاعتذار من المرضى حتى الانتهاء من عملية الإصلاح وإعادة الجهاز إلى الخدمة من جديد.

أما فيما يتعلق بجهاز الطبقي المحوري فأكد أتمت أن هناك وعوداً من وزارة الصحة بتزويد المشفى بجهاز جديد قريباً لتعذر إصلاح الجهاز الموجود ضمن المشفى حالياً نظراً لقدم عمره التخديمي.

«الوطن» توجهت إلى مدير صحة السويداء الدكتور طارق الجمال للسؤال عن واقع الأجهزة في المشفى الوطني من جراء الشكاوى الكثيرة من الأهالي حول تعطلها وخاصة فيما يتعلق بالجهازين المذكورين، إضافة إلى أجهزة غسل الكلية التي اشتكت هي الأخرى معاناة كبيرة لمرضى غسل الكلية في المشفى الوطني، فضلاً عن تعطل جهاز تخطيط الأعصاب منذ شهور، إلا أن مدير الصحة اعتذر عن الإدلاء بأي تصريح لـ«الوطن»، متذرعاً بانزعاج وزارة الصحة من التصريحات التي نشرتها «الوطن» حول قسم الأمراض السارية في المحافظة وعن نقص الأدوية المخصصة لمرضى الحمى المالطية وداء الكلب!

هذا وسجلت جداول المشفى الوطني خلال النصف الأول من العام الحالي تقديم أكثر من ٤٤٠ ألف خدمة كما وصل عدد العمليات الجراحية التي تم إجراؤها خلال الفترة نفسها إلى ٤٥١٩ عملية بين جراحة عامة وعينية وعظمية- عصبية- أذنية- بولية- نسائية- وغيرها، كما وصل عدد العمليات القيصرية إلى ٦٨٥ عملية و٩٩٨ عملية ولادة طبيعية، على حين سجل قسم الكلية الصناعية ٤٣١١ جلسة لأكثر من ٥٢٣ مريضاً مع ٣٩٤ جلسة تقتيت حصى إضافة إلى إجراء نحو ٥٢ ألف صورة أشعة.

أكثر من ٤٦ ألف عائلة عادت إلى حمص

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن» العودة مستمرة.. و٦ آلاف منزل تم ترميمها عن طريق الجمعيات والمنظمات الدولية

حمص- نبال إبراهيم

بين رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب في تصريح لـ«الوطن» أن أكثر من ٤٠ بالمئة من أحياء مدينة حمص تعرضت للتخريب المنهج من العصابات الإرهابية المسلحة، موضحاً أن الأضرار لم تقتصر على الأبنية السكنية وإنما تعدتها لتشمل البنى التحتية وتهجير المواطنين والسكان في ١٧ حياً من أحياء المدينة البالغة ٥١ حياً بشكل كلي، إضافة إلى تعرض أكثر من ٥ أحياء أخرى للتهجير والتخريب الجزئي بنسب تتفاوت بين حي وآخر.

> ٤٠ بالمئة من أحياء المدينة تعرضت للتخريب

وأشار إلى أن هجرة ونزوح السكان والأهالي كانت تتوزع في الأحياء المجاورة الآمنة أو إلى مناطق ريف المحافظة أو إلى المحافظات الأخرى ومنهم من قصد الدول القريبة، مشيراً إلى أن مجلس المدينة عمل بالتعاون مع الجهات المعنية وبعض الجمعيات والمنظمات على تسهيل عودة المواطنين المهجرين من خلال أعمال ترحيل الأنقاض وفتح الشوارع وإعادة البنى التحتية من شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف وترميم الأرصفة والشوارع وإنارتها وإعادة تنظيف الحدائق والمسطحات الخضراء.

وبين البواب أن نسب عودة الأهالي المهجرين إلى منازلهم وأحيائهم متفاوتة وتختلف من حي إلى حي بحيث تتراوح نسب العودة ما بين ٣٠ إلى ٦٠ بالمئة، وهذه النسب تعود إلى حجم الخدمات التي تقدم من المؤسسات الخدمية وتدخل الجمعيات والمنظمات العاملة على ترميم منازل السكان التي تساعد بشكل أساسي في العودة.

ولفت إلى أن إحجامي عدد العائلات التي كانت مهجرة وعادت إلى أحيائها في مختلف أنحاء المدينة تزيد على نحو ٤٦ ألف عائلة حتى تاريخه، مشيراً إلى أن مجلس مدينة حمص ساهم بالتشاركية مع جمعيات المجتمع المحلي والمنظمات الدولية لإعادة ترميم المنازل المتضررة لتمكين السكان من العودة إلى منازلهم وتخفيف عبء دفع بدلات الإيجار التي أصبحت مرهقة لجميع المواطنين نتيجة للحصار الجائر والظالم المفروض على الشعب السوري، مبيناً أن عدد المنازل التي تم ترميمها في مجمل تلك الأحياء عن طريق الجمعيات والمنظمات لم تتجاوز ٦ آلاف منزل.

وأشار البواب إلى أن عدد السكان في مدينة حمص وفق بيانات مديرية الإحصاء في عام ٢٠١٠ بلغ ٧٣٥٦٤٥ نسمة وبعد عودة الأمن والأمان إلى ربوع المدينة بلغ عدد السكان الحسابي لمديرية الإحصاء في عام ٢٠١٨ نحو ٨٨٩٦٩٤ نسمة من دون منعكسات الأزمة التي أدت أيضاً إلى نزوح مواطنين وسكان من ريف المحافظة ومن محافظات أخرى إلى المدينة بعد إعلانها مدينة خالية من الإرهاب.

وأكد البواب أن حركة عودة الأهالي إلى منازلهم في مختلف أحياء المدينة التي هجروا منها مستمرة حالياً وأن مجلس المدينة يقدم كل التسهيلات والخدمات وفق الإمكانيات المتاحة، ويعمل على منح رخص بناء جديدة للأبنية المهدمة لإعادة إعمارها وبنائها من جديد في عدد من تلك الأحياء، مشيراً إلى أن هناك بعض المشاكل الخدمية التي تعوق عودة باقي الأهالي وأهمها نقص بعض الخدمات الرئيسية ولاسيما ما يتعلق بالكهرباء.

إنارة شوارع الحسكة بالطاقة الشمسية

الحسكة - دحام السلطان

بين رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان خاجو، أنه تم الإعلان عن تزفيت شوارع أحياء وسط مدينة الحسكة بالمجبول الزفتي، بمبلغ ٥٥٠ مليون ليرة مقدّمة من المفوضية لشؤون اللاجئين، وبتم من خلاله معالجة الحفر والتجور في الشوارع المشار بموجب العقود التي ستتم المباشرة والبدء بها في بحر الأيام القليلة المقبلة من الشهر الجاري ولفترة ٦٠ يوماً لتنفيذ فترة العقود المعلن عنها.

وأوضح خاجو في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تمت المباشرة أيضاً بحفر ٢٣ بئراً سطحية جديدة في مركز المدينة، وذلك لاستكمال الدفعة الثانية من مجموع عدد الآبار البالغ عددها الكلي ٥٩ بئراً، مبيناً أن هذه الآبار تصل أعماقها إلى نحو ٧٠ متراً للبئر الواحدة، وهي مخصصة للاستخدام المنزلي وتعمل على الطاقة الشمسية، وبتكلفة مالية تصل إلى نحو ٤١٨ مليون ليرة على نفقة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في محافظة الحسكة، لافتاً إلى أن المجلس، كان قد قام بحفر ٣٣ بئراً في وقت سابق في مركز المدينة وتعمل جميعها على الطاقة الشمسية أيضاً.

وبيّن رئيس مجلس المدينة أن المجلس باشر باستكمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وصيانة الصرف الصحي وذلك لمعالجة الاختناقات في «مجارير» الصرف الصحي واستبدال القساطل القديمة بقساطل جديدة بقطر ٤٠ سم في عدة مواقع من مدينة الحسكة وضواحيها وبطول ٥ كم موزعة على شوارع حي المشيرفة «شمال غرب مركز المدينة» وشوارع الحي العسكري «شرق مركز المدينة»، بتكلفة تقديرية تصل إلى مبلغ مليار ليرة مقدمة من مكتب الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف».

ولفت خاجو إلى أن المجلس قام بطلب ٥٥٠ لوحاً تعمل على الطاقة الشمسية إضافة إلى الألواح السابقة التي تم طلبها، لإنارة شوارع المدينة، خلال الشهر الجاري أو الشهر المقبل كحد أقصى، وهي مقدّمة من مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.